دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات في ظل ندرة الموارد المالية: الجزائر خلال الفترة 1990- 2016

The State's Role in Facing the Balance of Payments Deficit under Constraint of Financial Resources Scarcity: Algeria between 1990- 2016

د. ميدون سيساني، جامعة ابن خلدون-تيارت (الجزائر)*

تاريخ الإيداع: 20-08-2018 تاريخ القبول: 31-10-2018 تاريخ النشر: 15-01-2019

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2016 والذي ترتب عليها عجز في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات. الأمر الذي أدى بدوره إلى التآكل المستمر في احتياطات الصرف والتي تراجعت إلى أقل من 95 مليار دولار أمريكي لسنة 2018. من جهة أخرى، تحليل التراجع المخيف لموارد صندوق ضبط الإرادات الذى بلغ أقل من 840 مليار دينار نتيجة تقهقر اسعار البترول والاعتماد المفرط على مورد ريعي عالي المخاطر. الأمر الذى يدفع الدولة الى ضرورة الاسراع في تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات التي تعدت 98 % خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: التنويع، ميزان المدفوعات، احتياطات الصرف، محاربة الفساد.

Abstract: This study aims to analyze the nature of the state intervention in the economic activity during a period between 1990 and 2016, and which resulted in a deficit in the general budget, beside a continuously erosion of exchange reserves, which fell to less than 95 billion US dollars in 2018. On the other hand, the adjust resources fund, which amounted fail to less than 840 billion dinars due to the decline in oil prices and the excessive dependence oil which is a high-risk resource. All this leads the country to accelerate into diversification of sources of its incomes and cut the risk of excessive dependence on hydrocarbon revenues, which exceeded 98 % during the studied period.

Keywords: Diversification, Balance of payments, exchange reserves, fighting corruption.

* الدكتور ميدون سيساني أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: sissanim@gmail.com

المقدمة

أدت حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط المستقبلية، و التي شكلت تهديد حقيقي للاقتصاد الوطني وتهديد في اقتصاديات الكثير من دول العالم الامر الذي تطلب البحث عن بدائل حديثة وفعالة. وفي ضل الوضع المالي الغير مريح الذى تعرفه الجزائر والذي يظهر جليا في عجز الموازنة العامة على المستوى الداخلي بسبب اختلال الموازين بين الارادات العامة والنفقات العامة والعجز السنوي في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الالة الانتاجية. هذا الوضع الذى يرجعه الكثير من المفكرين إلى ارتفاع المسؤولية الاجتماعية للدولة في غياب ارادات وسياسات مالية متنوعة. فتدخل الدولة في كل صغيرة و كبيرة وفي مختلف القطعات في هيئة وبقبعة العسكري لفرض الأمن، وخلق فرص العمل، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات والتحفيزات لهم، ومحو ديون الفلاحين، وتأمين الخدمات الصحية، ومحو الأميّة، ومحاربة التضخم، وخلق الاستثمارات تدعيم السلع الضرورية وإلى كل ما يطمح إليه المواطن من حياة كريمة ليس من وضيفة الدول العصرية. كما أصبح من الضروري توضيح مشكلة توزيع الريع غير عادلة.

فلا شك أن دور الدولة العصرية يتطلب دور مرن للدولة يتناسب مع الاوضاع التي تمر بها من الناحية الاقتصادية و السياسية مع توفير تطوري لبيئة مؤسساتية تنافسية تقدم التسهيلات والتحفيزات الاستثنائية أكثر من غيرها من الدول. فالتنويع في مصادر الدخل أصبح من بين أهم الاهداف التي تسعى اليه الدول النامية ومنه الجزائر والذي يتطلب فتح أغلب القطاعات للاستثمارات العمومية والخاصة أمام المستثمرين الاجانب والمحلين مع خلق أسواق عالمية وفق تنوع مبني على إدارة المخاطر والتقليص من دور الدولة المتدخلة.

تأتى أهمية البحث من الوضع الاستثنائي الذى تمر بها الاقتصاد الجزائري والذي لم تأخذ فيه السلطات الجزائرية بمبدأ الحيطة والحذر وتجنب تبذير المال العام واستنفاذ طاقاتها المالية في الاستهلاك بدل استثمارها في مشاريع انتاجية في ضل عالم يتميز بحدة التنافس الذي يشهده العالم منذ بداية القرن الحالي.

على ضوء العجز في موازنة الدولة المتكرر ومخاطر عودة الجزائر الى مخاطر الاستدانة تأتى أهمية دور الدولة في ترشيد النفقات ومحاربة الفساد السياسي ومحاربة المشاريع الاقتصادية الفاسدة مع ضرورة الاسراع في تطبيق سياسة تنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد الشبه كلى على مداخيل المحروقات والتي أصبحت تشكل تهديد للاقتصاد الوطني. وانطلاقا مما سبق تتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية: ما هو دور الدولة في مواجهة شح الموارد المالية والعجز في ميزان المدفوعات في كل سنة؟

تتمثل أهداف البحث في توضيح الدور الاساسي للدولة في تحديد السياسات العمومية في خلق أرضية مناسبة ومناخ عمل مميز يسمح بتحسن صورة الجزائر وزيادة التدفقات المالية الاجنبية اليه. كما نستعرض اهمية اتباع الدولة لدور اشرافي وتدخلها في محاربة الفساد مع ضرورة تنويع مصادر الدخل وفك الارتباط بالريع البترولي كإحدى الدعائم الاساسية للاندماج في الاقتصاد الدولي.

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الانسب، وذلك للتعرف على حالة الاقتصاد الجزائري المتردية بسبب العجز في موازنة الدولة وتراجع الفوائض المالية والتي قد تضعف الموقف الجزائري وتدخله في دائرة الاستدانة من جديد.

قمنا بمعالجة موضعنا هذا من خلال ثلاثة مطالب وخاتمة. في المحور الأول تناولنا مفهوم ميزان المدفوعات، وأهميته ودور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي. تطرقنا في المحور الثاني إلى تعريف العجز في ميزان المدفوعات وأسباب حدوثه. أما في المحور الثالث، فلقد تناولنا اشكالية ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بأسعار المحروقات في غياب التنويع الاقتصادي للدخل الوطني. حاولنا في الخلاصة اقتراح بعض الحلول العملية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر.

1. مفهوم ميزان الدفوعات ومكانة الدولة المتدخلة في الاقتصاد

1.1. دور الدولة في النشاط الاقتصادي بين الحياد و التدخل

تحت قيد العولمة التي تفرض الهيمنة الامريكية ومحو معالم الدولة الوطنية، نجد ان دور الدول اصبح اكثر من ضروري لمواجهة الانفتاح الاقتصادي والمد الرأسمالي المدعم بمؤسسات مالية متعددة الجنسيات وبقوانين دولية تقزم من دور الدولة وتفرض منطق القطاع الخاص و الشراسة المنافسة في السوق دون منح أهمية للشعوب وللدولة الفقيرة أو النامية.

وفي ضوء المتغيرات الحاصلة، نجد ان دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو ضروري في اقتصاديات الدول النامية للعب دور حمائي من جهة و توفير المناخ الاستثماري والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لدفع حركة و عجلة الاقتصاد. فدور الدول يكمن في تحررها من ارادة اصحاب المال ومحاربة الفساد المالي و السياسي ومراقبة السوق و تنظيم آلياته وعدم الدخول كطرف في المعادلة الاقتصادية الا من زاوية الدولة القوية والعادلة وليس لخدمة رؤوس اموال فئة من الفئات الاجتماعية.

فالوقائع الاقتصادية و النظريات الاقتصادية اختلفت عبر التاريخ الإنساني، وبالتالي لا يمكن تحديد او تثبيت دور الدولة في اي نظام اقتصادي. فهو دور متغير يتغير حسب المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في كل الدول و لكن لبد ان يكون لأي دولة مبادئ ودستور و قوانين تسيير عليها لخدمة المجتمع ككل دون تحيز أو تميز. وهنا لابد أن نشير إلى أن دور الدولة في الجزائر مغلل بأغلال البيئوية و الرأسمالية الفساد السياسي مما اثر سلبا على جاذبية الدولة و قرارات السلطة التي تهدر مواردها المالية على مشاريع وصناعات خيالية وخالية من البعد الاقتصادي للدولة.

2.1.دور الدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات

بطبيعة الحال فان عجز الميزانية تعاني منه غالبية دول العالم باختلاف درجة تقدمها وينصب اهتمام الاقتصاديين إلى البحث و التوصل إلى مفهوم دقيق لعجز الميزانية والدوافع والأسباب الناتجة عنه.

1.2.1.تعريف ميزان المدفوعات: هو بيان رسمي، محاسبي ومنتظم يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة و العالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في

هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة[1]. و هو الفرق بين صادرات دولة ما و واردتها [2].

الجدول 1: نموذج لمكونات ميزان المدفوعات

البيـــان	دائن	مدين
اولا – الحساب الجاري "Current Account"		
أ – الميزان التجاري Visible Trade		
• الصادرات السلعية	+	
• الاستردادات السلعية		–
ب – ميزان الخدمات Invisible Trade		
الصادرات من الخدمات : مثل o خدمات التامين ، خدمات صيرفة ، خدمات سفر وسياحة ،خدمات النقل البري او الجوي او البحري ، عوائد راس المال المستثمر في الخارج مثل فوائد القروض الممنوحة للغير و استلام ارباح الاستثمار في الخارج ، والخدمات الاخرى	+	
الاستيرادات من الخدمات مثل o خدمات التامين ، خدمات صيرفة ، خدمات سفر وسياحة ،خدمات النقل البري او الجوي او البحري ، عوائد راس المال المستثمر في الداخل مثل فوائد القروض المستلمة من الغير ومدفوعات ارباح استثمار الاجانب في الداخل ، والخدمات الاخرى		–
ثانيا – حساب التحويلات احادية الجانب Unilateral Transfer Account		
أ – استلام من الخارج (من غير المقيمين)		
• هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية	+	
• هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية	+	
• تحويلات من العاملين في الخارج الى الداخل	+	
ب– دفع الى الخارج (الى غير المقيمين)		
• هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية		–
• هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية		–
• **تحويلات من العاملين في الداخل الى الخارج**		–
ثالثا – حساب رأس المال Capital Account		
أ – حساب رأس المال طويل الاجل	+	
• **القروض طويلة الاجل**		
ب – الاستثمار المباشر		–
جـــ – حساب راس المال قصير الاجل		
رابعا – ميزان الاحتياطات الرسمية النقدية و من الذهب Balance of o*fficial gold and foreign exchange reserves*		
خامسا –حساب السهو والخطأ Net Errors and Omissions		

Source : Loayza, Norman, Alberto Chong, and Cesar A. Calderon. "Determinants of current account deficits in developing countries." (1999).

2.2.1.أهمية ميزان المدفوعات: يقوم ميزان المدفوعات بناء على مبدأ القيد المزدوج لكى يكون متوازنا بين جانبه دائن، وجانبه المدين. ويعكس ميزان المدفوعات مجموعة من العناصر المهمة لتحليل اقتصاد بشكل موضوعي. حيث يبين لنا باختصار:

- الوضع الاقتصادي الحقيقي للبلد و مؤشر على الأداء الاقتصادي أو هشاشته.
- يبين لنا حجم المبادلات والأهمية النسبية لكل دولة من حيث حجم المبادلات.
- يظهر في ميزان المدفوعات القطاعات الإنتاج المحلية التي تساهم في الدخل الوطني بنسب عالية والقطاعات الاقتصادية الضعيفة.
- من خلال ميزان المدفوعات يمكن استظهار مدى تأثير السياسات من تخفيض العملة على الصادرات وحركة رؤوس الاموال من قروض واستثمارات وعمليات البيع والشراء المختلفة[1].
- يبين قدرة الجهاز الإنتاجي على اشباع الحاجيات الضرورية للمواطنين من سلع وخدمات.
- تغيرات الطلب المحلي على السلع و الخدمات الخارجية.
- تغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة.

3.2.1.آليات التسجيل في الحساب: كما اشرنا سالفا، فان التسجيل يقوم على مبدا القيد المزدوج غير أن الإشارة تتوقف على التعاملات، ويتم كالأتي:

كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا دائنا و يسجل كبند موجب (+). أما إذا تطلب التعامل إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا مدينا و يسجل في الطرف المدين وسالب (−).

فكل عملية تحصل الدولة فيها على إيرادات تقيد مباشرة في الجانب الدائن، وفي المقابل كل عملية تلتزم فيه الدولة بمدفوعات تسجل في الجانب المدين للميزان.

4.2.1.مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات الاساسية نوجزها فيما يلي:

- الحساب الجاري "Current Account.
- حساب التحويلات احادية الجانب Unilateral Transfer Account
- حساب رأس المال Capital Account
- ميزان الاحتياطات الرسمية النقدية ومن الذهب Balance official gold and foreign exchange reserves
- فقرة السهو والخطأ Net Errors and Omissions

تأتى أهمية البحث من الوضع الاستثنائي الذى تمر بها الاقتصاد الجزائري والذي لم تأخذ فيه السلطات الجزائرية بمبدأ الحيطة والحذر وتجنب تبذير المال العام واستنفاذ طاقاتها المالية في الاستهلاك بدل استثمارها في مشاريع انتاجية في ضل عالم يتميز بحدة التنافس الذي يشهده العالم منذ بداية القرن الحالي.

2.مفهوم عجز ميزان المدفوعات وأسبابه

1.2. مفهوم عجز ميزان المدفوعات

عندما تزيد النفقات عن الإيرادات نقول أن هنالك عجز في الميزانية. وقد ينجم العجز عن تقلص موارد الدولة في فترة من الفترات بسبب اعتماد الدولة على موارد مالية محددة. وبعض الدول تتعمد إحداث العجز في موازنتها العامة تطبيق لنظرية العجز المقصود والتي تهدف لتحقيق أهداف تنموية [1].

1.1.2.أسباب عجز الميزانية

قد ينجم عجز ميزان المدفوعات لثلاث عوامل أساسية:

- فجوة وعجز في تحقيق الارادات العامة الكافية لتغطية الانفاق العام للدولة، وهذه الفجوة تحدث نتيجة بعض الحالات الظرفية كالكوارث الطبيعية ، النزاعات العسكرية و زيادة عدد السكان والتي تتطلب تدخل الدولة و استغلال مواردها المالية لمواجهة اي طارئ.
- فجوة بسبب الاقتراض في الصرف الأجنبي لتغطية الواردات و عدم كفاية الصادرات لمواجهة العجز.
- تفشى الفساد الاداري و السياسي في أعلى الهرم و كثرة التهرب الضريبي و عدم مكافحته و انتقال عدوى التهرب الى غالبية المكلفين بالضريبة.
- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية.

2.2. الغاية من الاقتراض لسد عجز الميزانية

إن الغاية من الاقتراض يكمن في زيادة الطاقة الانتاجية للدولة و رفع كفاءته و يكون لفترة مؤقتة و لمواجهة ضرف زماني محدود او لبلوغ هدف اقتصادي محدد. آما الاقتراض السلبى فهو الى تنتهجه الدولة لشراء السلم الاجتماعي و لاقتناء الحاجيات الاساسية للمجتمع من مواد استهلاكية و التي من شانها الزج بالدولة و بالمجتمع في دائرة الديون و فوائد الديون و اضعاف و رهن السيادة الوطنية بكاملها[1].

3.2. طرق تصحيح عجز ميزان المدفوعات

من المتعارف عليه انه هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما كالأتي:

أ . **تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق آلية السوق:** و تتوقف هذه الطريقة على اتباع النظرية الكنزية وبالأخص التأثير على الدخول وما يترتب عليه اثر إيجابي على الصرف الاجنبي. ومن اهم شروط هذه النظرية هو ثبات الاسعار و اسعار الصرف واتباع سياسة مالية رشيدة تعتمد على إحداث تغير في مستوى توظيف واستخدام الطاقات المتاحة للإنتاج ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية و منه التوجه نحو التصدير، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتوكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة مما ينعكس على التنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فيرتفع الطلب على الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان.

ب .**تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق تدخل الدولة:** و يكون ذلك عن طريق مجموعة من السياسات و الادوات المالية و النقدية و غالبا ما يكون باستعمال احدى او بعض من الادوات المالية التالية :

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية او بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات و ضبط توجهاته الخطيرة. مع تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام لاحتياطات من الذهب المتاحة في بعض الاحيان لمعالجة الاختلال. والاقتراض من الخارج و التوجه نحو الاسواق او البنوك و الصناديق المالية العالمية.

3.ارتباط ميزان المدفعات الجزائري بأسعار البترول

1.3.الهيكل الاقتصادي الجزائري وحالة ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بتعقد مشاكله و ترابطها مما انعكس بوضوح في ميزان مدفعاتها. ومن خلال تحليل مبسط نجد ان الاقتصاد الجزائري يتميز بمجوعة من الخصائص الاقتصادية والسياسية والتي تأثر سلبا او اجابا على فائض او عجز ميزان المدفوعات نذكر منها:

1.1.3.**ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بأسعار المحروقات:** فالجزائر من الدول التي لم تكسر بعد الارتباط الفاحش للاقتصاد الوطني بأسعر النفط و التي تشكل خطر في حالة انخفاض اسعاره. فالجزائر تسجل غالبا عجز في ميزان المدفوعات كلما انخفضت الاسعار في الاسواق العالمية و تكون في بحبوحة مالية و فائض في ميزان المدفوعات في حالة ارتفاع هذا المورد الاستراتيجي.فمن المعلوم ان الجزائر تستورد نحو 70% من احتياجات المواطنين كما انه تعتمد بحوالي 98% من العملة الصعبة من الجباية.

فمع نهاية سنة 2014 بدأت اسعار النفط تتراجع نتيجة ارتفاع انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية من جهة و عدم تخفيض الدول المنتجة للبترول الاوبيك لإنتاجها. فسعر برميل النفط في أسواق العالم تراجع بنسبة 55%. و هنالك من ارجع السبب الى سياسة أمريكية "عقابا جماعيا"، حيث اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة – رغم خسارتها من النفط الصخري– و الى يكلف

انتاج البرميل الواحد منه حوالى 70 و75 دولار امريكي، و من بين المنتجين السعودية و التي ساهمت في اللعبة السياسية الأمريكية، الى خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، و معاقبة إيران التي حصلت على تخفيف من العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر في تصدير النفط.

ومن خلال الجدول رقم (1) و الخاص بتطور اسعر البترول في الجزائر، نلاحظ تراجع سعر البرميل الى 47.86 دولارا في جانفى 2015 ، مقابل 114.21 دولار للبرميل في جافني 2013. و زادت حدة الازمة النفطية مع تراجع اسعار الهب الاسود في جانفي ونهاية أبريل 2016، حيث سجل حوالي 36.7 دولارا للبرميل ليظل تحت مستوى السعر المرجعي المقدّر بـــ 37 دولارا للبرميل وبعيدا من سعر التوازن المقدّر بـــ 45 دولارا للبرميل. و ارتفع خلال سنة 2017 ليجتاز سقف 49.22 دولار للبرميل الواحد.

الجدول رقم 1 : تطور أسعار المحروقات وعائدات صادراتها بالجزائر / الوحدة $

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
سعر البترول	24,34	21,04	20,03	17,5	16,19	17,4	21,33	19,62	13,02
عائدات الصادرات	14,7	13,31	12,14	10,86	9,94	11,17	14,06	14,65	11,09
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
سعر البترول	18,12	27,77	24,3	25,2	29	38,5	54,6	65,7	74,9
عائدات الصادرات	12,52	21,65	18,53	18,1	23,99	31,55	45,58	53,6	59,6
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
سعر البترول	99,9	62,3	80,2	112,9	111	114.21	100,2	47.86	36.7
عائدات الصادرات	77,19	44,41	56,14	71,66	70,57	63,66	58,36	33,08	27,66

المصدر : من اعداد الباحث بناء على قوائم احصائية من البنك المركزي الجزائري.

ولقد تأثر الاقتصاد الجزائري بحدة الازمة النفطية و تراجع اسعر البترول في الاسواق العالمية و الذى انعكس سلبا على الميزان التجاري .و من الجدول رقم (2) نجد عجز فقط خلال سنة 2015 قدر بـــ -16.51 مليار دولار و نفس الوضع تواصل خلال سنة 2016 بـــ -17.2 مليار دولار.

جدول رقم : (2) توازن الميزان التجاري في ظل تقلبات عائدات المحروقات – الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عائدات صادرات المحروقات	14,7	13,31	12,14	10,86	9,94	11,17	14,06	14,65	11,09
توازن الميزان التجاري	-0,76	2,52	0,68	-0,68	-1,97	-1,51	2,93	4,14	0,58
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عائدات صادرات المحروقات	12,52	21,65	18,53	18,1	23,99	31,55	45,58	53,6	59,6
توازن الميزان التجاري	3,36	12,45	9,19	7,4	11,86	15,06	26,14	33,34	33,28
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات صادرات المحروقات	77,19	44,41	56,14	71,66	70,57	63,66	58,36	33,08	27,66
توازن الميزان التجاري	39,67	6,18	17,55	26,5	22,25	10,92	2,84	-16,51	- 17.84

المصدر : موقع وزارة المالية الجزائرية ،.www.andi.dz/index.php/ar/statistique و
/http://www.opec.org

2.1.3.عدم تنوع مصادر الدخل الوطني: كما ذكرنا سابقا ، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى و لا توجد لحد اليوم رؤي مستقبلية و سياسات اقتصادية للخروج من مازق و لعنة هذا المورد[1] و الذى افقد الجزائر و الكثير من الدول العربية ميزتهم النسبية في استغلال ها المورد لبناء قاعدة اقتصادية و تكنولوجيا كثيفة راس المال لكى تعود على البلاد بتنمية مستمرة. فالمواطن العربي لا يزال يعتمد على المال الرخيص في اشباع حاجياته بدل الاعتراف بقيمة العمل في خلق منتوجات ذات تنافسية عالية . فالقطاع الصناعي لا يتعدى ان يكون قطاع تجاري يستغله اصحاب رؤوس الاموال للتهرب الضريبي او لفرض نشاطهم التجاري على حساب الاقتصاد الوطني و هذا ما حدث مع قطاع انتاج السيارات في عدة ولايات من الوطن و تحت مضلة سياسية و بدون حساب او مراقبة بعدية او قبلية. و القطاع الزراعي فلا يزال متدهور و لم تعطيه الحكومات المتوالية قيمته الاستراتيجية. فلا يتوفر على الامكانيات من شحن و نقل و تخزين .مما يعرض الفلاحين احيانا الى خسائر عالية.

إن مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري لم تتعدى 13% عام 1989 و حوالي 9.3% في 2013، وأقل من ذلك في 2015.و لا يزال القطاع الزراعي يعتمد على المياه الجوفية و يتأثر بالأحوال الجوية. و لا يستجيب هذا القطاع لحاجيات المواطنين من الناحية الكمية و النوعية و لا حتى السعرية لحد اليوم . و بالتالي اصبح من الضروري على الجزائر الاهتمام بهذا القطاع الحساس و خاصة بالصناعة الزراعية و الاستثمار فيها لتحقيق الامن الغذائي. اما القطاع السياحي فلا يزال يحتاج للاستثمارات الاجنبية و الى الشراكة لجلب السواح و بحثه كبديل في خلق الثروة و امتصاص البطالة . فالجزائر تزخر بموقع استراتيجية و مناطق سياحيه متميزة . و لكن هذا القطاع لا يزال معطل بسبب نقص في الاستثمارات بين البنوك و اصحاب راس المال في الجزائر. و على العموم فلقد بلغت قيمة الصادرات من المحروقات 93,73 في المائة من مجموع الصادرات 18,789 مليار دولار مقابل 25,489 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015.

3.1.3.عدم ترشيد الانفاق العام : ان ترشيد الانفاق العام يتطلب تحديد الاهداف و الاولويات من خلال مخططات قصيرة الاجل و طويلو الاجل ترمى الى تحقيق رؤي مستقبلية. و لا يتحقق ذلك الا من خلال ضبط و مراقبة الموارد المالية و حمايتها من الفساد من خلال تطبيق مبدا الشفافية في اعداد الموازنة[1] و اطلاع الراي العام بكل المعلومات ومراقبة عمل الحكومة و محاسبة المبذرين للمال العام. كما يتطلب ترشيد الانفاق العام اعطاء الاولوية للقطعات الاقتصادية المنتجة و تشجيع البحث العلمي الذى يخد الاقتصاد. و يجب الاشارة هنا ان ارتفاع فتورة الصادرات الجزائرية, من اكبر العقبات ام السلطة الجزائرية و رغم تراجعها بنسبة قليلة حيث بلغت 35,08 مليار دولار سنة 2016, مقابل39,46 مليار دولار سنة 2015. تبقى هذه الفتورة عالية في غياب هيكل اقتصادي منتج و تفش ظاهرة الفساد في كل القطعات[(2)] .

.

4.1.3.تأكل احتياطات الصرف :بعد الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار البترول و التي بلغت مستويات ال30 دولارا للبرميل في 2016 و ذلك بعدما كانت الأسعار تتراوح بين 101.45 و 115.79 دولارا للبرميل خلال 2013.فاحتياطات الصرف الجزائرية عرفت قفزة نوعية خلال الفترة بين 2006 و 2013 حيث بلغت حوالي 194.71 مليار دولار. تم تراجعت الى حوالي 83.43 خلال سنتين فقط بسبب تراجع مداخيل الدولة الناجمة عن تقهقر اسعار البترول من جهة و استغلال هذه الاموال لتغطية النفقات العمومية من جهة اخرى.

الجدول رقم (3): تآكل احتياطات الصرف الجزائرية بين 1990- 2016 / (الوحدة مليار $)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي الاحتياطات	0.724	1.485	1.457	1.474	2.673	2.005	4.235	8.046	6.845
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاحتياطات	4.525	12.02	18.08	23.23	33.12	43.24	56.30	77.91	110.31
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاحتياطات	143.24	149.04	162.61	182.82	191.29	194.71	179.61	144.67	114,14

المصدر : من اعداد الباحث بناء على قوائم من البنك المركزي الجزائري.

و حسب أرقام البنك المركزي فان احتياطات الصرف ستنزل الى اقل من 90 مليار دولار او 95 مليار دولار مع نهاية 2017 . و في حالة ارتفاع الصادرات فقد تكون العواقب وخيمة على الاحتياطي من الصرف ، و قد لا يكفى الرصيد المتبقي في تغطية السنتين القدمتين على الاكثر، اي ستكون التغطية بين 22و 23 شهر من الواردات. و في ضل التذبذبات المتواصلة لأسعار البترول، ومع قانون المالية لسنة 2016 حيث رصدت السلطات العمومية نفقات الميزانية تفوق 7984.2 مليار دينار أي 75,641 مليار دولار في حين لن تتعدى الارادات الميزانية 4747.4 مليار دينار أي 44,969 مليار دولار و بالتالي سنجد ان العجز في الميزانية سيفوق 23 مليار دولار .و منه ستجد الجزائر نفسها مجبرة على الاستدانة بعد اربع او خمس سنوات اذا استمرت الاوضاع الاقتصادية على حالها .

5.1.3.تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات : صندوق ضبط الإيرادات ،صندوق مالي أنشئ في سنة 2000 ، بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 ((1)بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، و هذا الصندوق من الحسابات الخاصة(2) للخزينة العمومية حيث ينص القانون على فتح حساب رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، بهدف امتصاص الفرق بين مداخيل الجباية البترولية الحقيقية والجباية البترولية أي كلما زادت اسعار البترول عن السعر المرجعي . ومن خلال الجدول رقم (4) نجد ان وضعيته المالية تشير الى استنزاف متواصل من حيث بلغ حده الأدنى المقدر بـــ 840مليار دج مع نهاية 2017. فالتغطية المستمرة و الدورية لعجز الميزانية دون تسجيل تحسن في مداخيل هذا الصندوق يضع السلطة العمومية امام وضع حرج يجبرها الى التوجه الى الاحتياطي من الصرف الذي هو بدوره يعانى من التأكل المستمر رصيده.

الجدول رقم: (4) تآكل موارد صندوق ضبط الارادات بين 2000-2016

السنوات	السعر المرجعي للنفط بالدولار	موارد صندوق ضبط الارادات/ مليار دج	رصيد الميزنية العامة مليار دينار
2000	19	453	360.6
2001	19	124	455
2002	22	27.97	456.9
2003	19	449	333-
2004	19	623	392-
2005	19	1369	315-
2006	19	1798	1862-
2007	19	1739	2116-
2008	37	2288	2119-
2009	37	400	2296-
2010	37	5016	2779-
2011	37	5500	2343-
2012	37	5633.75	2310.4-
2013	37	5563.51	5563.5-
2014	37	4408.4	5284.9-
2015	37	2072.2	4173.4-
2016	37	1797.4	3236.8-
2017	37	840	

المصدر : من اعداد البحث بناء على بيانات من البنك المركزي الجزائري و من قوائم قوانين المالية.

من الجدول رقم (4) و في نفس السياق نجد ان السعر المرجعي للبرميل تم تحديده بسرين مرجعين منذ انشاء صندوق ضبط الايرادات، حيث حدد السعر المرجعي الأول بـــ 19 دولار امريكي للبرميل و ذلك منذ قانون المالية لسنة 2000 وتم رفع هذا السعر في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ليحدد عند 37 دولار امريكي للبرميل. كما يجدر الاشارة ان وضعيته المالية من خلال الجدول اعلاه تشير الى استنزاف متواصل من حيث بلغ حده الأدنى المقدر بـــ 840مليار دج مع نهاية 2017. فالتغطية المستمرة و الدورية لعجز الميزانية دون تسجيل تحسن في مداخيل هذا الصندوق يضع السلطة العمومية امام وضع حرج يجبرها الى التوجه الى الاحتياطي من الصرف الذي هو بدوره يعانى من التأكل المستمر رصيده. و بالتالي فالوضعية المالية للاقتصاد الجزائري في خطر حقيقي اذا لم تتوجه السلطات العمومية الى سياسة ضبط النفقات من جهة و ضبط فاتورة الاسترداد وبالأخص محاربة الفساد السياسي والمشاريع الاقتصادية الفاسدة.

6.1.3.دور الدولة في تمويل الموازنة العامة: من الادوار الاساسية للدولة خلق توازن بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات. فلا تنفع السياسات التصديرية اذا لم يتم التحكم في النفقات العامة للدولة و في الاستيراد. كما نشير الى اهمية الابتعاد عن الاعتماد عن الارادات البترولية و فك هذه الحلقة من خلال التنويع الاقتصادي في الدخل الوطني و ذلك من خلال مخطط مستقبلي و بناء اهداف اقتصادية استراتيجية كلية و اخرى جزئية نذكر منها:

- محاربة الفساد الإداري والسياسي و النهب الماي بكل اشكاله و وضع قوانين لمحاسبة الحكومات على منجزاتها اما المجالس المحاسبية المتخصصة و اما مجلس الشعب و بكل شفافية.
- رسم خطط مستقبلية لبعث المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة و مرافقتها في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التحفيزات المحددة .مع تشجيع جودة الانتاج و توفير قنواه التوزيع و التصدير.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة لمحاربة الرشوة و البيروقراطية عند التصدير للخارج.
- ترقية و تشجيع سياسة جذب الاستثمار الأجنبي و الشراكة .

ومما سبق نجد ان دور الدولة يكمن في مجموعة من الوظائف الاساسية و التي لا يمكن تجريدهم منها فهي تلعب دور الدولة الحارسة ودور الدولة المتدخلة و دور الدولة المنتجة و احيانا كل هذه الأدوار الى جانب ادوار لها خصوصيات بالمجتمع ككل تتوقف على اوضاعه العرقية و الدينية وحتى حسب مستوى تطوره الاقتصادي و الاجتماعي. و من الضروري تحديد و تقنين الادوار حتى لا يتم توظيف مؤسساتها و مواردها لمصالح شخصية و تغير ملامحها الجغرافيا وتقسيمها الى دويلات لصالح دول كبري[1].

الخاتمة

لقد أصبح الاقتصاد الجزائري في خطر جراء التذبذب في اسعار البترول من جهة و ارتفاع نفقات الدولة التي فاقت 26 مليار دولار خلال السنة القادمة مقابل 51 مليار من الارادات.وحسب أرقام رسمية من وزارة المالية فإن تأكل صندوق ضبط الارادات اصبح دليل على فشل ذريع في التسيير و فشل السلطات في تنويع الدخل الوطني الامر الذي ينعكس سلبا على الطبقات الهشة كلما وقعت ازمة ما. فسياسة الدولة في تغطية عجز الميزانية غير كافي اذا لم تصاحبه سياسة تصديرية و خلق قاعدة إنتاجية كذراع ودرع يحمي الاقتصاد الوطني و يسهم في تصحيح الخلل السنوي في ميزان المدفوعات. فالسياسات المالية و النقدية السابقة كان لها سلبيات اكثر من إيجابيات حيث كانت دائما يلجا فيها للحلول السهلة و تخصيص ميزانيات عمومية ضخمة كل سنة لبرامج شبه وهمية تسمى بمشاريع الرئيس، و التي بلغت حوالي 365 مليار دينار في 2005 و اكثر من 3237 مليار دينار سنة 2016و هي أموال طائلة خصمت من موارد صندوق ضبط الايرادات وجعلت عمره قصيرا.

لقد اصبح اكثر من الضروري الاسراع في سياسة تنويع مصادر الدخل كآلية ترمي من ورائها الدولة إلى الرفع من فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة وتحسين المستوي المعيشي للمواطنين يتطلب توفر الارادة وقوة الدفع اللازمة للمضي باتجاه الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية وإقامة الهياكل الاقتصادية المرنة الواجب توفرها في أي اقتصاد يعتمد على اقتصاد السوق بحيث يكون مكون من قاعدة إنتاجية، مالية وخدمية متكاملة ، تساهم في التنويع من مصادر الدخل من غير الاعتماد الكلى على المحروقات.

النتائج

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة عجو ميزان المدفوعات يتوقف على مدى توفير موارد مالية جديدة تسمح برفع الطاقة الانتاجية مع تطبيق السياسات و الإجراءات المساندة لخلق قاعدة تصديرية و فتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ومن خلال ما سبق توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تقييم قيمة الدينار بقيمته الحقيقية و التحكم في اسعار الصرف الاجنبي و الابتعاد عن سياسات التخفيض في قيمة الدينار لأسباب عشوائية او كحل ضرفي.
- التحكم في الواردات و رفع قيمة الصادرات مع الاسراع في ادخال الاصلاحات التجارية المساندة و المشجعة على التصدير.

- التحكم في فاتورة الانفاق الحكومي لما لها من اثر مباشر على عجز الموازنة العامة للدولة و في زيادة فاتورة الواردات خاصة .فعدم تطبيق الاجراءات و السياسات النقدية بدقة يؤدى الى اختلال في ميزان التجاري للدولة.

- مواجهة ضعف العملة الوطنية بسياسة انتاجية حقيقية تبنى على الاستثمارات و التوقف على السياسات العبثية القائمة على اللجوء الى احتياطي الصرف لخلق التوازنات في الموازين الداخلية و الخارجية و هو اسلوب ذر الغبار و ليس بالحل الواقعي و الامثل.

- تنويع في اسواق الصادرات و تسهيل الاجراءات التصديرية مع التحكم في عجز ميزان المدفوعات بالأدوات الحديثة القائمة على ثنائية الحد من الواردات و رفع الصادرات الى اقص حد و ذلك من خلال تقديم الحوافز للمصدرين.

المراجع

صابرينة كردودي، رسالة دكتوراه ، *ترشيـــــــــد الإنفاق العـــــام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي*، جامعة بسكرة، ،ص 122.

عثمان جمعة ضميرية ، دور الدولة الاقتصادي والاستثماري مجلاته، وأسسه، وضوابطه، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، 2012،ص 267.

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط5، 2005 ، ص .210

القانون رقم 2000-02، تتضمن قانون المالية التكميلي المادة 10، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 37،صادر بتاريخ 27 جوان 0200.

لعمارة جمال، منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2004،ص39.

لعمارة جمال،علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد4، سنة 2005، ص100.

محمد عمر ابو دوح، ترشيد الأنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، ط1،2006،109.

Gibson ,Heather D., and Anthony P. Thirlwall .*Balance-of-payments theory and the United Kingdom experience* .Springer, 2016,p1.

Hesse, Heiko" .Export diversification and economic growth ".*Breaking into new markets: emerging lessons for export diversification*,2009, p8.

Krugman ,Paul" .A model of balance-of-payments crises ".*Journal of money ,credit and banking*,1979, p 312.

McCombie ,John SL, and Mark Roberts" .The role of the balance of payments in economic growth ".*Chapters*,2002 p6.